EUROPEAN

POLICYBRIEF

European Commission

توفير استجابة شاملة للاجئين في الأردن

د. لويس ترنر

جامعة نيوكاسل

فبراير 2024

The ASILE project has received funding from the European Union's Horizon 2020 research and innovation programme under grant agreement No 870787

المؤلف
د. لويس ترنر
محاضر في السياسة الدولية، جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة

الملخص

ينصب تركيز موجز السياسات على ملتمسي الحماية الدولية في الأردن، بصفتها تستضيف قرابة 750,000 شخصًا من المشمولين برعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهم الذين عليهم مدار تركيز هذا الموجز. يتميز الموجز بأنَّه يستند إلى بحث أصلي موسع تابع لمشروع الحوكمة العالمية للجوء ودور الاتحاد الأوروبي فيها أُجري خلال الفترة من العام 2021 وحتى العام 2022، وبأنَّه يوضح النتائج الرئيسية لهذا البحث، والمتعلقة باثنين من محاوره، هما: المركز القانوني لملتمسي الحماية في الأردن، والحق في العمل الخاص بهم؛ حيث خلص البحث إلى أنَّ كثيرًا من ملتمسي الحماية من العراق والصومال والسودان واليمن يتعرضون للتمييز من قبل حكومة الدولة والدول المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية، بل والمجتمع الأردني ذاته، حتى إنَّ كثيرًا منهم لا يستطيع تسجيل اسمه لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ثانيًا، فيما يتعلق بالحق في العمل، وجد البحث أنَّه، حتى في ظل الجهود المبذولة، والمرحب بها، لتسهيل مشاركة ملتمسي الحماية السوريين في سوق العمل، أدى التركيز على الأهداف الرسمية إلى تهميش العمل اللائق. وهناك أيضًا إشكالية تركيز هذه الجهود على السوريين حصرًا. وبناءً عليه، يوصي موجز السياسات بأن تمارس جميع الجهات الفاعلة ضغوطات من أجل اعتماد "نهج واحد لجميع اللاجئين" يقوم على أساس الاحتياجات بدلاً من الجنسية. ثانيًا، يوصي الموجز بتعديل ميثاق الأردن بحيث يركز أكثر على حقوق اللاجئين في العمل وظروف عملهم، على أن يشمل ملتمسي الحماية من جميع الجنسيات. من شأن إنفاذ هذه التوصيات أن يساعد على توفير استجابة أكثر شمولاً وإنصافًا للاجئين، مع تعزيز قدرات الاعتماد على الذات لدى ملتمسي الحماية. و قد قُدمت هذه التوصيات إلى كلٍ من حكومة الأردن والاتحاد الأوروبي والدول المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية في الأردن.

1. مقدمة

تحمل دولة الأردن أهمية كبرى في نظام اللجوء الدولي، بصفتها حليف رئيسي ومهم للدول الغربية والدول المانحة، نظرً إلى أنَّها تستضيف نحو 750,000 من الأشخاص المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمشمولين برعايتها؛ وإن كان معظمهم يعاني هشاشة الأوضاع والفقر، ولا تكاد توجد أي فرص للتوصل إلى حلول دائمة. ومع ذلك، حتى في ظل هذا السياق شديد الصعوبة، تراجع بروز الوضع في الأردن على الساحة الدولية بسبب الأحداث الجارية في بقية أنحاء العالم (في أوكرانيا مثلاً) وأيضًا بسبب الطبيعة الممتدة للأزمة السورية.

وعليه، جاء تركيز موجز السياسات على أوضاع الشعوب الذين من المحتمل أن تشملهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن برعايتها؛ وبالتالي فهو لا يركز على اللاجئين الفلسطينيين، حيث إنَّ غالبية المسجلين لدى المفوضية هم من السوريين (نحو 660,000)، يليهم العراقيون (نحو 61,000)، واليمنيون (نحو 13,000) والسودانيون (نحو 5,000). ونحو 20% من السوريين المسجلين لدى المفوضية يعيشون في مخيمات اللاجئين، بينما يعيش ملتمسو الحماية الآخرون وسط المجتمعات الأردنية المضيفة. يُستخدم مصطلح "ملتمسي الحماية" في هذا الموجز ليشمل اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المُعترف بهم كملتمسي لجوء ولاجئين، وكذلك ملتمسي الحماية الدولية ممَن ليس لديهم أي اعتراف رسمي بطلبهم.

يتميز موجز السياسات بأنَّه يستند إلى بحث متعمق جديد أُجري في الأردن خلال الفترة من عام 2021 إلى العام 2022، وبأنَّه يركز على محورين رئيسيين: المركز القانوني لملتمسي الحماية الدولية في الدولة، وحقوق العمل الخاصة بهم. وفي كل مجال من هذين المجالين، يوضح الموجز النتائج الرئيسية للبحث، ويقدم توصيات فورية وملموسة لكلٍ من حكومة الأردن والاتحاد الأوروبي والدول المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية، من شأنها، إن سُنت، أن توفر قدرًا أكبر من العدالة والمساواة لملتمسي الحماية بالأردن وأن تعزز قدرات الاعتماد على الذات لديهم؛ وهذا أمر لا غنى عنه في سياق النزوح الممتد، ومقوم رئيسي من مقومات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

2. المنهجية

يستند موجز السياسات إلى بحث متعمق حول الأردن أُجري في إطار مشروع الحوكمة العالمية للجوء ودور الاتحاد الأوروبي فيها : فخلال العام 2021 والعام 2022، أُجريت مجموعة أعمال ميدانية مكتبية وحضورية وعبر شبكة الإنترنت، شملت 17 مقابلة عبر الإنترنت و13 مقابلة أخرى حضورية مع مجموعة من الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني والمسؤولين الحكوميين والعاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية (المنظمات غير الحكومية) وممثلي المجتمع المدني، بالإضافة إلى حلقتيّ نقاش مركزتين مع ما مجموعه 18 من ملتمسي الحماية السوريين المقيمين في الأردن، واجتماع لفريق عمل مشروع الحوكمة العالمية للجوء ودور الاتحاد الأوروبي فيها في عمَّان، وزيارات إلى الأماكن ذات الصلة، مثل المراكز المجتمعية للاجئين، استمرت على مدى 5 أسابيع من العمل الميداني الحضوري في الأردن، في عام 2022. عُرضت النتائج المؤقتة لهذا البحث أمام فريق عمل مشروع الحوكمة العالمية للجوء ودور الاتحاد الأوروبي فيها في عمّان في سبتمبر 2022، في فعالية أُجريت بمقتضى قاعدة "تشاتام هاوس" وتضمنت حضورًا من الدوائر الحكومية الأردنية والسفارات والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والأردنية. ويراعي موجز السياسات النقاشات والآراء والتعليقات الواردة في هذه الفعالية.

نتج عن هذا العمل الميداني تقريران قطريان عن الأردن، نُشرا في عامي 2022 و 2023 ، وتقرير يقارن بين الوضع في الأردن والوضع في بنغلاديش. ويستند موجز السياسات إلى البحث الموضح في هذين التقريرين، مع كونهما يتضمنان معلومات أكثر تفصيلاً حول منهجية البحث (ونتائجه)، كما أنَّه يستفيد من مشاركة المؤلف النوعية والإثنوغرافية طويلة الأمد في العمل الإنساني بالأردن (منذ عام 2015)، ولا سيما مشاركته بصدد أسواق العمل، التي يستعرضها موجز السياسات هنا.

3. النتائج الرئيسية

النتيجة الرئيسية رقم 1: كثير من ملتمسي الحماية من العراق والصومال والسودان واليمن لا يستطيعون الوصول إلى نظام الحماية الدولية ويتعرضون للتمييز من قبل حكومة الدولة والدول المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية، بل والمجتمع الأردني ذاته.

لمَّا كانت الغالبية العظمى من ملتمسي الحماية الذين من المحتمل أن تشملهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن برعايتها هم من الجنسية السورية (بواقع 90% تقريبًا)، فقد أدت هذه النسبة العالية، بالإضافة إلى طبيعة واسعة النطاق والممتدة للأزمة السورية ، إلى أن صار اللاجئون السوريون محور التركيز الرئيسي للعمل الإنساني في الدولة.

ومن ثم، فإنَّ التركيز على السوريين في هذا السياق مفهوم إلى حد ما. بيد أنَّ عددًا كبيرًا من ملتمسي الحماية المقيمين في الأردن هم من جنسيات أخرى، ولا سيما من العراق والصومال والسودان واليمن؛ وهم - مثل السوريين - يعانون الفقر المدقع وهشاشة الأوضاع والأزمة الممتدة وعدم وجود حلول دائمة. لكن التركيز على السوريين أدى إلى إهمال احتياجات ملتمسي الحماية من الجنسيات الأخرى وإلى عدم مساواة واسعة النطاق في حوكمة اللجوء المعمول بها في الأردن.

الأهم من ذلك، أنَّ الحكومة طلبت من المفوضية في شهر كانون الثاني (يناير) من عام 2019، تعليق تسجيل الوافدين إلى الأردن بتأشيرات للرعاية الطبية أو العمل أو السياحة أو الدراسة. من الناحية العملية، استهدف هذا الإجراء ملتمسي الحماية من الدول الأخرى غير سوريا – ولا سيما العراق والصومال والسودان واليمن – الذين يفتقرون بشدة إلى السبل القانونية الأخرى للوصول إلى الأردن. بل ويمكن القول إنَّه كان يستهدف السودانيين واليمنيين تحديدًا، بالنظر إلى أنَّهم، خلال العامين 2017 و2018، سجلوا وفودهم إلى الأردن بأعداد أكبر بدرجة ملحوظة مقارنةً السنوات السابقة.

بالتالي، إذا وصل شخص من العراق أو الصومال أو السودان أو اليمن إلى الأردن اليوم، لن يتمكن من الوصول إلى نظام اللجوء مهما كانت قوة طلب اللجوء الذي يقدمه. كما أنَّ غير المسجلين لدى المفوضية يصعب عليهم الحصول على المساعدات أو الخدمات المقدمة من المنظمات الإنسانية أو المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية (I) أكثر من غيرهم بكثير. وهكذا، فإنَّ هذه السياسة الحكومية تسفر عن أوجه عدم مساواة واضحة وظلم بيّن فيما يتعلق بالحصول على اللجوء والمساعدات الإنسانية في الأردن.

يتكرر هذا الظلم وعدم المساواة أيضًا بالنسبة إلى نظام المساعدات الإنسانية، الذي تتعرض فيه هذه المجتمعات إلى التهميش حتى مع كونها مسجلة لدى المفوضية: إذ إنَّ كثير من الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية (I) تركز على السوريين والأردنيين دون ملتمسي الحماية من الجنسيات الأخرى، إلى جانب أنَّ "خطة الاستجابة الأردنية" – وهي الإطار المركزي للعمل الإنساني في الدولة – تركز حصريًا على احتياجات السوريين والأردنيين، رغم الظروف شديدة الصعوبة التي يعيشها ملتمسو الحماية من الجنسيات الأخرى في الغالب، والتي تكون في بعض الأحيان أسوأ من تلك التي يعيشها السوريون والأردنيون.

إلى جانب أنَّه يتعين على ملتمسي الحماية من تلك الجنسيات "الأقلية" من حاملي شهادة ملتمس اللجوء التخلي عن شهادة ملتمس اللجوء في حال رغبتهم بالحصول على تصريح عمل ، بينما لا تنطبق هذه السياسة على السوريين. وبالتالي، فإنَّ هذه السياسة هي سياسة غير عادلة وتمييزية وتمنع ملتمسي الحماية من تحقيق درجة أكبر من الاعتماد على الذات.

من أجل ذلك، قادت الجهات الفاعلة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في الأردن دعوات لاعتماد "نهج واحد لجميع اللاجئين" يدعو إلى معاملة ملتمسي الحماية الدولية على أساس احتياجاتهم وليس جنسيتهم.

ونتيجةً لذلك، عمدت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى تغيير بعض اللوائح؛ مما عاد بالنفع على ملتمسي الحماية من العراق والصومال والسودان واليمن فيما يتعلق بتحسين حصولهم على الرعاية الصحية

والتعليم على سبيل المثال. لكن حتى في ظل هذه الخطوات المرحب بها، لا تزال وتيرة تنفيذ "نهج واحد لجميع اللاجئين" بطيئة وتستدعي اهتمامًا عاجلًا.

النتيجة الرئيسية رقم 2: حتى في ظل الجهود المبذولة، المرحب بها، لتسهيل مشاركة ملتمسي الحماية السوريين في سوق العمل، كان هناك تركيز أكبر من اللازم على الأهداف الرسمية، ولم يكن هناك تركيز كافٍ على العمل اللائق.

أمَّا في سياق النزوح الممتد، ففي ظل التحديات الشديدة المتعلقة بالميزانية وعدم وجود حلول دائمة على المدى المنظور، إلا قليلاً، تشكل قدرة ملتمسي الحماية على "الاعتماد على الذات" أحد محاور التركيز الرئيسية للعمل الإنساني، بما يتماشى مع الميثاق العالمي للاجئين. وفي هذا الصدد، من شأن الوصول إلى العمل مدفوع الأجر وسوق العمل أن يمثل مقومًا حاسمًا لتحقيق "الاعتماد على الذات".

وبفضل ميثاق الأردن، وهو ترتيب عام رفيع المستوى بين حكومة الأردن والدول المانحة لها، استطاع السوريون، منذ مطلع عام 2016، الحصول على تصاريح للعمل في سوق العمل الرسمية. ومنذ بداية الميثاق، كان الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة رئيسية فيه: إذ تحت رعاية الميثاق، أعاد الأردن التفاوض مرتين على ترتيبات "قواعد المنشأ" التي تغطي التجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، وصار الاتحاد الأوروبي مانحًا رئيسيًا وشريكًا لدولة الأردن على نطاق أوسع من ذي قبل.

صحيح أنَّ الميثاق يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسوريين في الأردن، لكن يجب فهم تركيزه على الدمج في سوق العمل والتجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن في ظل السياق الأوسع الذي يتمثل، على الأقل جزئيًا، في مساعي الحكومات الأوروبية لتقييد "الهجرة المتواصلة" للسوريين من الشرق الأوسط إلى أوروبا والحد منها، خصوصًا عقب "صيف الهجرة" الذي شهده عام 2015.

وبحسب بعض المقاييس، حقق الميثاق بالفعل عدة نجاحات مهمة، منها على سبيل المثال: إصدار أكثر من 320 ألف تصريح عمل للسوريين خلال الفترة بين عامي 2016 و2022، وهناك أدلة على انخفاض معدلات البطالة بين السوريين خلال الفترة الزمنية ذاتها، حتى في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). أسفر ميثاق الأردن كذلك عن مجموعة واسعة من الإصلاحات في سوق العمل الأردنية وقواعد المنشأ التي تحكم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن كما هو مذكور أعلاه، وإلى برامج شاملة لسبل العيش تتولى تنفيذها الجهات الفاعلة الإنسانية و(I) المنظمات غير الحكومية في الأردن.

وسرعان ما صارت مساعدة السوريين للحصول على تصاريح العمل أحد محاور التركيز الرئيسية للميثاق، مع أنَّ هناك بالفعل مجموعة متنوعة من المبادرات في هذا الصدد: ففي ظل المحاولات الحكومية والإنسانية لزيادة عدد تصاريح العمل المصدرة، بدأت وزارة العمل في إصدار فئات جديدة من تصاريح العمل (مثل "تصريح العمل الحر"، و"تصريح العمل المرن"، و"تصريح العمل المؤقت").

أمَّا تصريح العمل الحر وتصريح العمل المرن، فيمثلان شكلاً من أشكال العمل الحر المرخص؛ إذ إنَّهما يمنحان حاملهما الحق في العمل بمجموعة معينة من المهن والتنقل بين أصحاب العمل والمناطق الجغرافية كما يشاء لمدة عام كامل. وأمَّا تصاريح العمل المؤقتة، فتُصدر لمدة زمنية قصيرة (3-6 أشهر فقط) لصالح مشاريع "النقد مقابل العمل" التي تديرها المنظمات غير الحكومية والبلديات الأردنية.

أدى إنشاء هذه الأنواع الجديدة من التصاريح إلى زيادة كبيرة في عدد التصاريح المصدرة، مما ساعد الحكومة الأردنية وشركائها على إحراز تقدم في تحقيق الأهداف التي حددتها الدول المانحة. صحيح أنَّ أرقام تصاريح العمل تعطي الانطباع بأنَّ الميثاق أداة فعالة لتعزيز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، لكن من الناحية العملية، لم تتحقق كثير من الأهداف الأساسية للميثاق.

كمثال على ذلك: تمثل تصاريح العمل في الغالب بديلاً عن توفير فرص العمل بموجب ميثاق الأردن، لكن تصريح العمل، سواءً الحر أو المرن أو المؤقت، لا يقوم بالضرورة مقام فرص العمل؛ بل يقوم مقام العمل الحر المرخص أو المشاركة قصيرة الأجل في التدخل المتعلق بسبل العيش. وعليه، فيجوز أن يكون عدد السوريين الحاملين لتصاريح العمل مختلفًا تمامًا عن عدد السوريين العاملين.

على أنَّ تركيز الميثاق على تصاريح العمل وسوق العمل الرسمية له مبرراته، التي تعود جزئيًا إلى الافتراض بأنَّ العمل الرسمي سيكون على الأرجح عملاً لائقًا. جدير بالذكر أنَّ العمل اللائق يُعد فكرة رئيسية في المناقشات المعاصرة حول معايير العمل. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، فهو يغطي مجموعة من القضايا، من قبيل الأجور وشروط العمل وظروفه وأوجه المساواة والضمان الاجتماعي. ويمكن القول إنَّه كانت هناك بعض التحسينات في ظروف العمل، وهناك أدلة على أنَّ حاملي تصاريح العمل يحصلون على الأرجح على أجور أعلى قليلاً من غيرهم، وإن كانت البيانات التي تستمد منها هذه النتائج لا تعد تمثيلية على المستوى الوطني. أيضًا، عند العمل بتصريح، يشعر السوريون بأمان أكبر من مضايقات الشرطة أو الترحيل.

لكن تركيز الميثاق بصفة أساسية على تصاريح العمل والأهداف الرسمية حلّ محل إجراء مناقشة أكثر جدوىً – بالإضافة إلى مجموعة من تدخلات السياسات – التي كان من الممكن أن تركز على العمل اللائق وزيادة القوة الجماعية للعمال. صحيح أنَّ البرامج المنفذة مؤخرًا سعت إلى دمج السوريين في نظام الضمان الاجتماعي الوطني الأردني من أجل تحسين ظروف عملهم، إلا أنَّ العمل في هذا المجال، بالمثل، ركز أكثر من اللازم على الأهداف الرسمية، حتى بات بعيدًا كل البعد عن واقع العمل بالنسبة إلى كثير من السوريين المقيمين في الأردن.

كما أنَّ السياسات الرامية إلى تحسين وصول السوريين إلى سوق العمل الرسمية لا تنطبق على العراقيين والصوماليين والسودانيين واليمنيين. وهنا أيضًا، يظهر الظلم البيّن للوائح التنظيمية التي تحكم حياة ملتمسي الحماية في الأردن: فعلى العكس من السوريين، إذا تمكنت الجنسيات الأخرى من سداد الرسوم ذات الصلة والتقدم بطلب للحصول على تصريح عمل، يجب عليهم التخلي عن شهادة ملتمس اللجوء الخاصة بهم من أجل الحصول على تصريح العمل؛ وبالتالي يصبح العمل بصورة قانونية وآمنة وتحقيق الاعتماد على الذات أصعب بكثير بالنسبة إليهم، في مثالٍ آخر على التمييز الذي يعانونه في الأردن.

وبناءً عليه، فحتى وإن كانت سياسات سوق العمل هذه لا تخلو من بعض المزايا، إلا أنَّها تخفق في الالتزام بالهدف المتمثل بإتاحة إمكانية الوصول إلى سبيل العيش دون تمييز أمام اللاجئين، على النحو البين في الميثاق العالمي للاجئين.

توصيات بشأن السياسات

التوصية 1: يجب على جميع الجهات الفاعلة ممارسة الضغوطات من أجل اعتماد "نهج واحد لجميع اللاجئين"في الأردن، يتلقى فيه ملتمسو الحماية الدولية المساعدة بناءً على احتياجاتهم، وليس جنسيتهم.

- التوصية 1 أ: يجب على الحكومة الأردنية إلغاء "التوقيف المؤقت" لعمليات تسجيل اللاجئين من ملتمسي الحماية غير السوريين وإجراء إصلاحات على خطة الاستجابة الأردنية بما يضمن كونها شاملة وعادلة لجميع الجنسيات، وليس فقط السوريين والأردنيين.

- التوصية 1 ب: يجب على الاتحاد الأوروبي والدول والمنظمات المانحة الأخرى استخدام النفوذ المتاح لها للضغط على الحكومة الأردنية لإلغاء "التوقيف المؤقت" لعمليات تسجيل اللاجئين وإدراج جميع الجنسيات في خطة الاستجابة الأردنية. وأيضًا عند تمويل البرامج مباشرةً، يجب على الدول المانحة أن

تسمح للمنظمات في الأردن أن تعمل مع جميع الجنسيات المقيمة في الدولة، بل ويجب أن تشجعها على ذلك.

- التوصية 1ج: يجب على المنظمات الإنسانية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الأردن تصميم برامجها بأكثر الطرق الممكنة شمولاً، بحيث تلبي احتياجات جميع الجنسيات الموجودة في الدولة. وحيثما أمكن، يجب ألا تركز البرامج على السوريين والأردنيين فقط وتستبعد الجنسيات الأخرى.

التوصية 2: يجب أن يحوّل ميثاق الأردن محور تركيزه من أرقام تصاريح العمل إلى ظروف العمل والعمل اللائق وزيادة القوة الجماعية للعمال. ويجب إجراء إصلاحات على الميثاق بحيث يشمل ملتمسي الحماية من جميع الجنسيات.

- التوصية 2 أ: يجب على الحكومة الأردنية أن تسمح لملتمسي الحماية من جميع الجنسيات بالوصول إلى مجموعة تصاريح العمل ذاتها (على سبيل المثال، تصاريح العمل المرنة) وبالشروط ذاتها المتاحة أمام السوريين.

- التوصية 2ب: يجب على الاتحاد الأوروبي والدول والمنظمات المانحة الأخرى استخدام النفوذ المتاح لها للضغط على الحكومة الأردنية لفتح الباب أمام استصدار تصاريح العمل للمقيمين في الأردن من جميع الجنسيات. ويجب على الدول المانحة أن تسعى إلى تمويل البرامج التي تركز على إضفاء تحسينات مجدية على حقوق العمال وظروف العمل، بدلاً من الأهداف المتعلقة بتصاريح العمل.

- التوصية 2ج: يجب على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في نهجه الحالي، نظرًا إلى أنَّه يعتبر الدمج في سوق العمل بدول مثل الأردن جزءًا من أجندة أوسع نطاقًا لاحتواء ملتمسي الحماية في الشرق الأوسط وتقييد تنقلاتهم المتواصلة. كما يجب عليه أن يضمن وجود تقييمات أكثر دقةً واستقلاليةً لتمويله وتدخلاته، تتجاوز حدود الأهداف الرسمية وتركز على حياة المستفيدين المستهدفين من هذه التدخلات وحقوقهم وتجاربهم.

- التوصية 2 د: يجب على المنظمات الإنسانية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تستغل إطار ميثاق الأردن في ممارسة الضغوطات من أجل إجراء إصلاحات من شأنها تعزيز حقوق العمال وظروفهم بشكل ملموس ومجدٍ، وأن تجعل تركيز برامجها منصبًا على حقوق العمال وظروفهم، بدلاً من أن ينصب على أهداف مثل عدد تصاريح العمل المصدرة.